دراسة عن الواقع والتطلعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

Study on the reality and the aspirations of the small and medium enterprises in Algeria during the period 2010-2017

زموري كمال [1*]، بودرجة رمزي[2]

[1] **المركز الجامعي** بميلة (الجزائر)، **kzemouri@yahoo.fr**

[2] **جامعة الطارف** (الجزائر)، **ramzimarketer@yahoo.fr**

تاريخ الاستلام: 2020/10/15 تاريخ القبول: 2020/11/03 تاريخ النشر: 2020/12/30

ملخص:

اهتمت هذه الدراسة بتشخيص التجربة الجزائرية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة **2010**- السداسي الأول **2017**، وذلك في ظل توجه الجزائر نحو تنويع الإقتصاد الجزائري نتيجة عدم ثبات ظروف قطاع المحروقات، وقام الباحث بتحليل هذه التجربة من خلال معرفة المكانة التي أصبحت تحتلها هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى أهم المشاكل والعقبات التي تعيق تطور هذه المؤسسات رغم مختلف الإجراءات التحفيزية المقررة والتي تبنتها السلطات العمومية باستمرار.

ومن أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبلوغ الأهداف المرجوة منها، أوصت الدراسة بضرورة وجود إطار إداري وقانوني مرن، يزيل العراقيل الإدارية السلبية التي تحد من ديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ التنمية ؛ هيئات وبرامج الدعم ؛ التأهيل ؛ الجزائر.

Abstract:

The study concerned the diagnosis of the Algerian experience in the field of support and promotion of small and medium enterprises during the period 2010 - the first six months 2017, in light of Algeria's tendency to diversify of the Algerian economy because of the instability of the hydrocarbon sector conditions, the researcher analyzed this experience by knowing the status that these enterprises have become in the national economy, and the extent of their contribution in economic and social development, in addition to the most important problems and obstacles that hinder the development of these enterprises despite the various incentive measures planned and adopted by the public authorities constantly.

In order to promote and achieve the objectives of small and medium enterprises in Algeria, the study recommended the need for a flexible administrative and legal framework that eliminates negative administrative obstacles that limit the dynamic creation of small and medium enterprises,

Keywords: Small and medium enterprises, development, structures and support programs, upgrade, Algeria.

* زموري كمال

1. مقدمة:

فرضت التحولات الإقتصادية العالمية على دول العالم تبني وجهات نظر جديدة في بعض جوانب التنمية، واعتماد استراتيجيات تنموية قائمة على آليات اقتصاد السوق، هذا ما أفرز نمطا جديدا في مجال الأعمال وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتصاعد الإهتمام بها باعتبارها إحدى دعائم التنمية الأساسية للاقتصاد الوطني في أي دولة من دول العالم، وذلك من خلال دورها في خلق فرص العمل وارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة والصادرات، وقدراتها الإبتكارية، وكونها تمثل العمق الإستراتيجي للمؤسسات الكبيرة، وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات في البلدان المتقدمة والنامية، مما جعلها العمود الأساسي الذي ترتكز عليه اقتصاديات الكثير من هذه البلدان.

و ضمن هذا السياق، تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الآتي:

ما وضعية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-السداسي الأول 2017؟ وكيف يجب تأهيل هذه المؤسسات من أجل رفع تنافسيتها في ظل الإنفتاح الإقتصادي وتوجه الجزائر نحو سياسة تنويع الإقتصاد؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
2. كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالجزائر خلال الفترة **2010**- السداسي الأول **2017**؟
3. فيما تتمثل أهم جهود الجزائر في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي آفاق تطورها؟

- **<u>أهمية الدراسة</u>:** تأتي أهمية الدراسة من اهتمام الجزائر الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور هذه الأخيرة في تطوير الإقتصاد الوطني من خلال زيادة الإنتاج المحلي والإستغناء عن السلع الأجنبية، وامتصاصها البطالة، وقد سعت الجزائر منذ بداية إصلاحاتها الإقتصادية إلى تنمية ودعم هذه المؤسسات، وسنت لأجل ذلك العديد من القوانين ومنحت الكثير من التسهيلات من خلال هيئات وبرامج الدعم.

- **<u>أهداف الدراسة</u>**:

✓ دراسة وتقييم وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة **2010**- السداسي الأول **2017**؛

✓ الكشف عن الدور الإقتصادي والإجتماعي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

- ✓ تحديد أهم الأسباب والمعوقات التي تعرقل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إبراز دور بعض هيئات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية وتطوير هذه المؤسسات.

– **منهجية الدراسة**: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة، وذلك من خلال القيام بدراسة إحصائية لواقع التجربة الجزائرية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة **2010**- السداسي الأول **2017**

1. نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتناول هذا المحور الإطار القانوني الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم التطرق إلى وضعية هذه المؤسسات في الإقتصاد الجزائري من خلال ملاحظة مدى تطورها من سنة **2010** إلى غاية نهاية السداسي الأول **2017**.

1.1. الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، أبدت الجزائر اهتماما جديا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت بإنشاء وزارة خاصة بتلك المؤسسات في بداية التسعينات (**1994**) من أجل ترقيتها، وتم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة **2010**، وهي مكلفة بـ: (بوسهمين، 2008)

- ✓ إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة وتحديثها والرفع من تنافسيتها؛
- ✓ تقديم الحوافز والدعم التقني والإنتاجي والتسويقي اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ وضع الأطر القانونية والتشريعية لعمل هذه المؤسسات؛
- ✓ إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع؛
- ✓ القيام بالدراسات والندوات والملتقيات للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **211/94** المؤرخ في **18** جويلية **1994** الذي يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم وسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم **190/2000** المؤرخ في **11** جويلية **2000** الذي يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر هذه الخطوة دليل على توجه الدولة نحو التركيز على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، وقد تلت هذه الخطوة صدور قانونين مهمين هما:

قانون تطوير الإستثمار: صدر في **20** أوت **2001** وفق الأمر رقم **03/01** المتعلق بتطوير الإستثمار، حيث جاء كمراجعة عميقة لقانون الإستثمار رقم **12/93** المؤرخ في **13** أكتوبر **1993** وكمل بذلك النقائص التي كانت تعتريه، والهدف من قانون تطوير الإستثمار لسنة **2001** هو إعادة تشكيل شبكة الإستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني وإنشاء صندوق ضمان القروض وتدابير متعلقة بتطوير نظام إعلام المؤسسات، حيث تم إنشاء المجلس الوطني للإستثمار (**CNI**)، والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (**ANDI**) بهدف ضمان ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها، (بالولي، 2012)وتجدر الإشارة أنه تم تعديل هذا القانون بموجب القانون الجديد رقم **09/16** المؤرخ في **03** أوت **2016** المتعلق بترقية الإستثمار.

القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لإعطاء نفس جديد ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جاء القانون رقم **18/01** المؤرخ في **12** ديسمبر **2001** المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها من خلال: (الرسمية، 2001)

- ✓ تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛
- ✓ ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والإقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الإستقبال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تشجيع أداء وتنافسية هذه الأخيرة؛
- ✓ الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول، وتبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبتكار والتجديد لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها، وتحسين الأداء البنكي في معالجة ملفات تمويلها؛
- ✓ ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد عدل هذا القانون بموجب القانون الجديد رقم **02/17** المؤرخ في **10** جانفي **2017** المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب المادة الخامسة من هذا القانون الجديد تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من **1** إلى **250** شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي **4** مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية **1** مليار دج، وتستوفي معايير الإستقلالية. (الرسمية.، 2017)

2.1. تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري

إن القيام بدراسة إحصائية وتحليل المعطيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة **2010**- السداسي الأول **2017** تسمح بملاحظة تطورها، وبذلك تقييم مدى فعالية الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

فرضت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نفسها عدديا، حيث سجلت في نهاية السداسي الأول **2017** حوالي **1060289** مؤسسة موزعة بين القطاع الخاص والعام على النحو التالي:

الجدول رقم 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010- السداسي الأول 2017

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		السداسي الأول 2017	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المؤسسات الخاصة أشخاص (طبيعية+ معنوية)	482892	6.00	511856	6.00	550511	7.55	601583	9.27	656949	9.20	716895	9.12	786989	9.77	816326	3.72
المؤسسات العمومية	557	2.70	572	2.70	557	-2.62	557	00	542	-2.69	532	-1.84	390	-26.69	264	-32.30
نشاطات الصناعة التقليدية	135623	8.30	146881	8.30	160764	9.45	175676	9.27	194562	10.75	217142	11.60	235242	8.33	243699	3.59
المجموع	**619072**	**6.50**	**659309**	**6.50**	**711832**	**7.97**	**777816**	**9.27**	**852053**	**9.54**	**934569**	**9.68**	**1022621**	**9.42**	**1060289**	**3.68**

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30 و31، وزارة الصناعة والمناجم، على موقع الأنترنت:

تاريخ التصفح (2018/10/10) https:// www.mdipi.gov.dz/?bulletin-de-veille-statistique

بناء على ملاحظة الجدول السابق نلاحظ تطور مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة **2011** بمعدل نمو وصل **6,50**% مقارنة بسنة الأساس **2010**، وتستمر وتيرة هذا النمو بالإرتفاع لتشهد سنة **2015** قفزة كبيرة في عدد المؤسسات ليصل معدل النمو أقصاه خلال الفترة بـ **9,68**%، وهذا جراء التوسع الحاصل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة الدعم المقدم من قبل السلطات

العمومية لتشجيع القطاع الخاص والمبادرات الفردية والحرة التي ساهمت في تكثيف النسيج المؤسساتي، وتستمر وتيرة نمو تلك المؤسسات لتصل خلال السداسي الأول **2017** إلى **1060289** مؤسسة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ **3,68**% مقارنة بسنة **2016**، وهذه الوضعية تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة في برامج التنمية المعدة من طرف الدولة خاصة في حالة استمرارها أي دون تشطيب أو إفلاس هذه المؤسسات.

وبالنظر لمعطيات الجدول أيضا، نلاحظ أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتشكل من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا بالغ الأهمية، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة، وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات والشباب من جهة أخرى، فقد عرف عددها تطورا ملحوظا قدر بزيادة إنشاء **333434** مؤسسة بعدما كان عددها في سنة **2010** يقدر بـ **482892** مؤسسة، والعكس بالنسبة للمؤسسات العمومية فعددها سجل انخفاضا قدر بـ **293** مؤسسة في السداسي الأول **2017** بعدما كان عددها في سنة **2010** يقدر بـ **557** مؤسسة، وذلك نتيجة لعمليات الخوصصة للمؤسسات المتعثرة.

التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطاتها في جميع قطاعات وفروع النشاط الإقتصادي، مما يساعد على تحقيق التوازن بين المنتجات والإحتياجات إليها، كما تلعب دورا فعالا في تحقيق وخلق نوع من الإرتباط والإندماج التكاملي الداخلي في الإقتصاد الوطني. ويبين الجدول التالي أهم مجموعات فروع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة من **2010** إلى السداسي الأول **2017**:

الجدول رقم 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط

مجموعات فروع النشاط	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		السداسي الأول 2017	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الفلاحة والصيد البحري	3806	1.03	4006	1.02	4277	1.02	4616	1.00	5038	1.01	5625	1.04	6130	1.06	6392	1.07
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة	1870	0.51	1956	0.50	2052	0.49	2259	0.49	2439	0.49	2639	0.49	2767	0.48	2843	0.48
البناء والأشغال العمومية	129762	35.13	135752	34.65	142222	33.85	150910	32.85	159775	32.15	168557	31.33	174848	30.36	177727	29.83

الصناعة التحويلية	61228	16.58	63890	16.31	67517	16.07	73037	15.90	78108	15.71	83701	15.56	89597	15.55	92804	15.58
الخدمات	172653	46.75	186157	47.52	204049	48.57	228592	49.76	251629	50.64	277379	51.58	302564	52.55	316044	53.04
المجموع	**369319**	**100**	**391761**	**100**	**420117**	**100**	**459414**	**100**	**496989**	**100**	**537901**	**100**	**575906**	**100**	**595810**	**100**

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Bulletins d'information statistique de la PME, N° 18, 20, 22, 24, 26, 28, 30 et 31, Ministère de l'industrie et des mines, Sur le site web:

https:// www.mdipi.gov.dz/?bulletin-de-veille-statistique (2018/10/10) تاريخ التصفح

يبين الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تطورا ملحوظا بالنسبة لفروع النشاط الخمسة خلال الفترة من **2010** إلى غاية السداسي الأول **2017**، حيث بلغ عددها في السداسي الأول **2017** في كافة الفروع **595810** مؤسسة بعدما كان في سنة **2010** يبلغ عددها **369319** مؤسسة، ويحتل فرع الخدمات الصدارة بالنسبة لكافة السنوات حيث بلغت نسبتها **53,04**% في السداسي الأول **2017**، يليها فرع البناء والأشغال العمومية بنسبة **29,83**%، ثم تأتي فروع الصناعة التحويلية، الفلاحة والصيد البحري، وخدمات ذات الصلة بالصناعة بنسبة **15,58**%، **1,07**% و**0,48**% على التوالي، وترجع هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فرع الخدمات، البناء والأشغال العمومية والصناعة التحويلية إلى الحركية التي تشهدها هذه الفروع نتيجة اعتمادها على اليد العاملة بكثافة، وتلقيها عناية كبيرة في برنامج الإنعاش الإقتصادي وإنجاز المشاريع الكبرى.

التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرجوع إلى معطيات وزارة الصناعة والمناجم المذكورة في نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من **2010** إلى غاية السداسي الأول **2017**، نشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتوزع كما يلي:

الجدول رقم 3: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات

الجهات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	السداسي الأول 2017	المجموع	%
الشمال	219270	232664	288259	316364	344405	373337	400615	415242	**2590156**	**67.32**
الهضاب العليا	112335	119146	94383	102533	108912	118039	125696	129767	**910811**	**23.67**
الجنوب	37714	39951	37475	40517	43672	46525	49595	50801	**346250**	**9.01**

المجموع	369319	391761	420117	459414	496989	537901	575906	595810	3847217	100

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Bulletins d'information statistique de la PME, N° 18, 20, 22, 24, 26, 28, 30 et 31, Ministère de l'industrie et des mines, Sur le site web:
https:// www.mdipi.gov.dz/?bulletin-de-veille-statistique تاريخ التصفح (2018/10/10)

يبين الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال جميع سنوات الفترة المدروسة تتمركز في جهة الشمال بـ **2590156** مؤسسة بنسبة **67,32**% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحتل المرتبة الثانية جهة الهضاب العليا بـ **910811** مؤسسة بنسبة **23,67**%، في حين جهة الجنوب تحتل المرتبة الثالثة والأخيرة بحوالي **9,01**% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتعود أسباب تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الشمالية إلى توفر الهياكل القاعدية والخدمات وسهولة الحصول على المواد الأولية مقارنة مع المناطق الأخرى، وهو ما ساهم في خلق نوع من التوزيع غير العادل لخريطة وجود هذه المؤسسات على مختلف مناطق الوطن.

وعليه فإن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بشكل غير متساوي سواء قطاعيا أو جغرافيا.

2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالجزائر ومعوقات تطورها

يقاس دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني بمؤشرات عديدة منها مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وتحقيق القيمة المضافة، ترقية الصادرات وتوفير مناصب الشغل. وعلى الرغم من فعالية تلك المؤسسات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، إلا أن تشخيص الوضعية الحالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبرز وجود العديد من المعوقات تقف عقبة في طريق تطورها.

1.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في تطوير الإقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، إضافة إلى ترقية الصادرات وتوفير مناصب الشغل كما يلي:

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام لأن الإقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي إذا ما تم استثناء قطاع المحروقات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 4: تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الوحدة : مليار دج

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القيمة المضافة																

م ص م الخاصة	4681.68	84.98	5137.46	84.77	5813.02	87.99	6741.19	88.30	7338.65	86.07	7924.51	85.78	8528.24	84.90	8815.62	84.65
م ص م العمومية	827.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01	893.24	11.70	1187.93	13.93	1313.36	14.22	1516	15.10	1598.1	15.35
مجموع القيمة المضافة	**5509.21**	**100**	**6060.8**	**100**	**6606.4**	**100**	**7634.43**	**100**	**8526.58**	**100**	**9237.87**	**100**	**10044.24**	**100**	**10413.72**	**100**
الناتج الداخلي الخام	11991.56	//	14588.53	//	16209.59	//	16647.91	//	17228.59	//	16702.11	//	17525.1	//	18594.11	//
نسبة مجموع القيمة المضافة إلى الناتج الداخلي الخام	**45.94**		**41.54**		**40.75**		**45.85**		**49.49**		**55.31**		**57.31**		**56.01**	

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Bulletin d'information statistique: données de l'année 2016, Ministère de l'industrie et des mines, n°30, Mai 2017, P: 42.
- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique de l'année 2015 à 2017, Office national des statistiques, Sur le site web: http://www.ons.dz/IMG/Comptes%20Economiques%202015-2017.pdf Voir le (16/10/2018)

من المعطيات المبينة في الجدول أعلاه تتضح الزيادة المستمرة في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بدء من **5509,21** مليار دج في سنة **2010** إلى أن بلغت **10413,72** مليار دج سنة **2017**، كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر، حيث قدرت نسبة مساهمتها سنة **2010** بـ **84,98**%، ثم ارتفعت في سنة **2013** إلى **88,30**% وهو ما يعادل مساهمة اجمالية تقدر بـ **6741,19** مليار دج، لتعرف نموا في سنة **2017** بقيمة إجمالية تقدر بـ **8815,62** مليار دج، ويمكن تفسير زيادة مساهمة القطاع الخاص الذي يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاع العام نتيجة تطبيق الجزائر لميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الإستثمار أمام الخواص، وزيادة اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى عكس القطاع الخاص نجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الناتج الداخلي الخام في تراجع خلال الفترة **2010-2013**، وذلك من نسبة **15,02**% سنة **2010** إلى نسبة **11,70**% سنة **2013**، ثم ترتفع مجددا في السنوات الموالية لتصل في سنة **2017** إلى نسبة **15,35**% بقيمة مساهمة إجمالية تقدر بـ **1598,1** مليار دج، وهذا ما يؤكد أن القطاع الخاص أكثر

مردودية من القطاع العام، وأن هذا الأخير غير قادر على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق تحت وقع تحرير التجارة الخارجية. وبشكل عام نجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في المتوسط بنسبة **49,02**% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة قريبة جدا من النسب المحققة في الدول المتقدمة.

2.2. معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من عدة مشاكل ومعوقات تعرقل تطورها ومساهمتها في التنمية بشكل فعال، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذه المؤسسات، ويمكن تلخيص بعض هذه المشاكل والمعوقات في النقاط التالية: (كساب، 2012)

صعوبة الحصول على التمويل: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتحفيز الإستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات التالية:

- ✓ غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل؛
- ✓ غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض؛
- ✓ محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الإئتمان بسبب عدم الإستقلالية النسبية، وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض؛
- ✓ مركزية منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة، ومن ثمة فإن معالجة الملفات يستغرق وقت طويل، وتأخر له علاقة بتماطل وتنفيذ ونقل الملفات من إلى الجزائر العاصمة؛
- ✓ نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛
- ✓ العلاقات السيئة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك، حيث يرى مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك أنها لا تجازف وتفضل تمويل الأنشطة الأقل مخاطرة كالأنشطة التجارية وعمليات الإستيراد على حساب الأنشطة الإنتاجية، ومن ناحية أخرى ترى البنوك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقدم ضمانات كافية، وأن غالبية المشاريع المقدمة من طرفها غير مجدية؛
- ✓ البحث عن الإستقلالية المالية، حيث نجد أن صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يربط مفهوم الإستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار، وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار، ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزى إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار

يرى فيه إشراكا مع أي متعامل أجنبي، كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته.

مشكلة نقص المعلومات: يتمثل هذا المشكل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج، وكذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الإجتماعية، قوانين العمل وغيرها. إن غياب وصعوبة الحصول على المعلومات ينعكس سلبا على فرص الإستثمار.

صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية: ومن الأسباب الكامنة وراء تعطيل واعتماد مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- ✓ مشكلة الذهنيات والعقليات حيث أنها لم تتهيأ بعد لهضم واستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي التعامل معها وفق متطلباتها؛
- ✓ سرعة حركية التقنين وانتاج النصوص التشريعية لم تواكبها حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية، وبالتالي هياكل الدولة تعيق الدولة نفسها في تجسيد إرادتها نتيجة التفسير الضيق للنصوص التشريعية ونقص تكوين الموظفين؛
- ✓ ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية، فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة ومنهجية لفئة الإطارات؛
- ✓ نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي، وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأنماط تسيير أقل من الحد الذي يتطلبه اقتصاد السوق، مع غياب تأهيل فعال وسريع لتلك المؤسسات؛
- ✓ اتسام الإدارة عموما بثقلها وبطئها، مع تعدد مراكز اتخاد القرار مما ينعكس على طول مدة معالجة ملفات الإستثمار.

صعوبة الحصول على التكنولوجيا: من بين المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مسألة الحصول على التكنولوجيا شأنها في ذلك شأن المورد البشري، وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى، وهو ما جعل حصولها على التكنولوجيا أمر صعب المنال، حتى أن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الإبتكارات الجديدة.

غياب سياسة تكوين اليد العاملة: تتمثل في غياب سياسة تكوين المسيرين العاملين في المؤسسات الخاصة، وفي نقص مراكز التكوين المتخصصة، وهذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مما ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات، إضافة إلى نشوء مشاكل تسويقية ناتجة عن نقص الكفاءة والقرارات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العمال والمسيرين.

غياب ثقافة مؤسسية: لاشك أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من رقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي، إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الإنجازات، وجدير بالذكر هنا أن إدارة المشاريع والأنشطة الإقتصادية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وإن كنا نلاحظ هنا أن نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، ومن ثمة فلا مناص من إيجاد أدوات تمكن من دخول الفكر المؤسسي إلى هذا النوع من المؤسسات.

إشكالية العقار الصناعي: يعتبر من أكبر المعوقات التي تعرقل المشاريع الإستثمارية بسبب: (سيار، 2014)

- ✓ ثقل الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار؛
- ✓ مشكلة عقود الملكية وأسعار التنازل التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن؛
- ✓ غياب الأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد طرق وآجال وشروط التنازل عن الأراضي؛
- ✓ تحول بعض المناطق الصناعية إلى تجمعات عمرانية؛
- ✓ عجز الجماعات المحلية عن تعويض المالكين الأصليين بسبب نقص الموارد المالية.

إن المشاكل السابقة أدت إلى صعوبة إيجاد المكان الملائم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الصعوبات الجبائية والجمركية: على الرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فما زال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسب الضرائب على الأرباح، وعلى الإشتراكات المفروضة على أرباب العمل. كما يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد، مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة أشهر، مما ينعكس سلبا على مردودية هذه المؤسسات، وخاصة تلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي. (عمراني، 2006)

هذه بعض المشاكل والمعوقات التي تحد من نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وهي على سبيل المثال وليست على سبيل الحصر.

3. جهود الجزائر في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاق تطورها

اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات في مجال تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلوغ الأهداف المرجوة منه، فنجدها سارعت في بداية الأمر إلى إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات، كما عكفت على إصدار العديد من القوانين والمراسيم المنظمة لهذا القطاع، بالإضافة إلى

استحداث العديد من الهيئات ومؤسسات الدعم، إلى جانب ابرام العديد من اتفاقيات التعاون المحلية والإقليمية التي تهدف جميعها إلى ترقية وتطوير هذه المؤسسات.

1.3. هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اعتمدت الجزائر في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من الهياكل والهيئات التي تسعى من خلالها إلى إصلاح الإختلالات والمشاكل التي تقلل من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الهياكل نذكر:

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي أنشأت سنة **2001** (بموجب المرسوم التنفيذي رقم **282/01** المؤرخ في **24** سبتمبر **2001**) في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر **48** ولاية على مستوى الوطن، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الإستثمارية، وتعزيز التشاور بين الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الإستثمار والريادية. (الرسمية، 2001)

لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار منذ نشأتها دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها، والجدول التالي يبين مدى مساهمة هذه الوكالة في زيادة المشاريع الإستثمارية خلال الفترة **2002-2017**:

الجدول رقم 9: حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون د ج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82	55240	4.49
البناء	11031	17.44	1331679	9.31	242428	19.68
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	221383	1.55	25968	2.11
النقل	29267	46.28	1164966	8.15	158780	12.89
السياحة	1266	2	1288830	8.59	77158	6.26
الخدمات	6531	10.33	1272057	8.9	125014	10.15
التجارة	2	0.003	10914	0.08	4100	0.33
الإتصالات	5	0.008	436322	3.05	4348	0.35
المجموع	**63235**	**100**	**14300664**	**100**	**1232594**	**100**

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

بيانات التصريح بالإستثمار **2002-2017**، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، على موقع الأنترنت:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 (2018/10/30 تاريخ التصفح)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن مشاريع الإستثمار المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة **2002-2017** بلغت **63235** مشروع بقيمة **14300664** مليون دج، حيث

وفرت هذه المشاريع حوالي **1232594** منصب شغل، وتبين هذه الحصيلة الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار من خلال ترقية وتطوير الإستثمارات المحلية والأجنبية ومتابعتها، وتشجيع روح المبادرة لدى المستثمرين من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية عن طريق الشباك الوحيد، خصوصا المتعلقة بالفترة التي تستغرقها عملية دراسة الملفات المقدرة بـ **30** يوما، والتي كانت تستغرق **60** يوما فيما مضى.

ويجدر الذكر أن قطاع النقل يحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حيث بلغ عدد المشاريع **29267** مشروع أي بنسبة **46,28**% ويشغل **158780** شخص بنسبة **12,89**% من إجمالي مناصب الشغل، ويأتي قطاع الصناعة، البناء والخدمات في المراتب الثلاثة التالية بنسب **20,08**%، **17,44**% و**10,33**% من إجمالي عدد المشاريع المصرح بها، ويشغلون **43,73**%، **19,68**% و**10,15**% من إجمالي مناصب الشغل المصرح بها على التوالي. والملاحظ أيضا أن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تركز على منح الإمتيازات للقطاع الصناعي، حيث مثلت نسبة قيمة مشاريعه **58,56**% من إجمالي قيمة المشاريع المستفيدة من الدعم بمبلغ يقدر بـ **8373763** مليون دج.

في الأخير فإن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الإستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحور أساسا على إجراءات منح القروض، الإعفاء والتخفيض الضريبي.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**) هي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال تشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم **296/96** المؤرخ في **08** سبتمبر **1996**، ولها فروع جهوية وتقع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة. (الجزائرية، 1996)

يمكن توضيح حصيلة الإستثمارات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 10: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ إنشائها إلى غاية السداسي الأول 2017

عدد المشاريع الممولة	الرجال		النساء		عدد مناصب الشغل	قيمة المشاريع مليون دج
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
370210	332632	89.85	37578	10.15	883003	1167646.86

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

-Bulletin d'information statistique de la PME, Données du 1 semestre 2017, Ministère de l'industrie et des mines, N° 31, Novembre 2017, PP: 28-30.

2.3. برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على غرار استحداث الهيئات الحكومية وصناديق ضمان القروض، قامت الجزائر بإجراءات مرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبرام اتفاقيات مع مختلف الهيئات الدولية لتأهيل تلك المؤسسات وتأهيل محيطها وتقديم الإستشارة والدراسة والتكوين، إلى جانب تحسين ظروف حصولها على القروض من أجل رفع تنافسيتها، ومن بين هذه الإجراءات الإصلاحية نذكر ما يلي:

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هو برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها ممول من طرف الدولة وينفذ من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لتلك المؤسسات وتمكينها من مسايرة المعايير الدولية في التنظيم والإدارة لتمكينها من مواجهة تحديات العولمة وانفتاح الأسواق والتغيرات التكنولوجية، وقد جاء هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم **18/01** المؤرخ في **18** ديسمبر **2001** وبصفة خاصة المادة **18** منه.

في إطار ترقية هذا النوع من المؤسسات، وضعت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج تأهيل **20** ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة ينفذ على مدى **5** سنوات، وذلك من أجل تحسين تنافسية هذه المؤسسات بمبلغ يقدر بـ **385736** مليون دج، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة **19287000** دج. (والمتوسطة، (http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/fiche-technique

التعاون الدولي للدعم والتأهيل

قامت الدولة الجزائرية بتوسيع التعاون مع مختلف الهيئات الدولية بإبرام عدة اتفاقيات تخص برامج الدعم والتعاون الإقتصادي، وذلك بهدف تأهيل وتحسين القطاع الخاص الجزائري بما يسمح بتكيفه مع متطلبات اقتصاد السوق ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وفي هذا الإطار تبرز عدة برامج أهمها: (مدخل، 2012)

برنامج ميدا: يجسد برنامج "**ميدا**" التعاون والتنسيق الجزائري الأوروبي في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أخذ اسم " **أورو- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**"، ويشمل برنامج "**ميدا**" المؤسسات التي تشغل أقل من **20** عامل الناشطة في القطاع الصناعي، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج **62,9** مليون أورو، منها **57** مليون أورو ممولة من طرف

الإتحاد الأوروبي، وحددت مدة هذا البرنامج بـ **5** سنوات من **2002** إلى **2007**، وتقدمت **716** مؤسسة صغيرة ومتوسطة بطلب الإنضمام إلى برنامج التأهيل من مجموع **2150** مؤسسة، وقد تخلت **268** مؤسسة عن البرنامج بعد القيام بالتشخيص.

واستكمالا لبرنامج "**ميدا**" في مرحلته الأولى، وفي إطار البرنامج الخماسي (**2010-2014**)، تم التوقيع على برنامج "**ميدا 2**" الذي دخل حيز التطبيق في جانفي **2011**، والهادف إلى تأهيل **20** ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وطنية وتطوير الإنتاجية.

التعاون مع بعض البنوك والهيئات الدولية: تعاونت الجزائر مع بنوك وهيئات دولية من أجل المساهمة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من كسب قدرة تنافسية في أسواقها، وتتعدد صور هذا التعاون مع أكثر من جهة، وخاصة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

بدأت هذه المنظمة العمل في الجزائر سنة **1999**، حيث عملت على تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية لثمانية مؤسسات عمومية و**40** مؤسسة صغيرة ومتوسطة، كما عملت أيضا على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن برنامج التأهيل الصناعي، وقد حقق هذا البرنامج تنفيذ تشخيص لـ **12** مؤسسة صغيرة ومتوسطة، مع تدخل مكاتب دراسات وطنية و**6** خبراء أجانب، مع إنجاز شبكة وطنية للمعلومات والمعارف الإقتصادية، وتنظيم مشروع قيادة التأهيل مع تقوية القدرات الوطنية في مجال الجودة والتقييس من خلال تكوين **50** مراجع داخلي للجودة.

من خلال ما سبق فإن تعزيز التعاون الإقتصادي والمالي والتقني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يمثل حلا مناسبا لمشاكل تلك المؤسسات من حيث الحصول على التمويل، والإستفادة من التكنولوجيا ودخول الأسواق الخارجية وتعزيز مكانتها في السوق الداخلي.

1.3. آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم الإجراءات المتخذة لدعم وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة محتم عليها ضرورة التأثر الإيجابي وسرعة التفاعل والتأقلم مع التغيرات الجديدة والمتتالية في محيطها ذو الواقع المحلي، الأورو متوسطي والعالمي، لذلك يجب إعادة النظر في التوجه الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إطار قانوني جديد بهدف جعل هذه المؤسسات المحرك القاعدي للإقتصاد الوطني وتعزيز طاقات الإستثمار الوطني، لذا لا بد من تدخل الدولة بآلياتها المختلفة لوضع وتوفير الشروط الموضوعية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال: (بوعمامة، 2008)

✓ **تأهيل العنصر البشري**: إذ أن العنصر البشري يعتبر من أهم العناصر التي يمكن أن تستثمر فيه المؤسسة، فهو العامل الأساسي الذي يمكن أن يوفر الميزة التنافسية للمؤسسة، وتوفر هذه الأخيرة على العمالة المزودة بالمعارف مسألة محورية.

✓ **ترقية وتأهيل المحيط الإداري**: أي تأهيل كل الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل أن تعمل على تطوير فكرة الإستثمار الخاص في شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الأهداف الوطنية المسطرة في هذا المجال، وأن تتجاوز الممارسات البيروقراطية خصوصا على مستوى بعض الإدارات مثل الجمارك والإدارة الجبائية.

✓ **تطوير المنظومة المصرفية**: إذ أن مسألة التمويل تبقى إشكالية يصعب حلها تحد من تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالتمويل يعتبر شريان الحياة الإقتصادية، لدى يجب ضرورة العمل على تطوير المنظومة المصرفية، وإعطاء فرص حقيقية لتشجيع روح المبادرة لدى البنوك ووكالاتها في مجال وضع الآليات المناسبة لتمويل المشاريع وتقديم القروض.

✓ **رعاية احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: بما أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقد إلى الخبرة والتجربة الكافية في مجال التسيير والإدارة والتكنولوجيات الحديثة، فهي بجاية إلى الرعاية والإهتمام لتحضيرها لقواعد اقتصاد السوق، وتكييف استراتيجياتها في مجال الإنتاج والتسيير والتسويق.

✓ ضرورة تفعيل دور سوق للمؤسسات المالية المتخصصة في التمويل لإيجاد قنوات تمويل جديدة، مع التقليل من حجم المخاطرة عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة:

سعت الجزائر إلى بعث وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال احتضانها وتطويرها وتأهيلها، وتنمية تنافسيتها خاصة مع انفتاح الإقتصاد الجزائري، وبهذه الإجراءات زاد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الإقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذه المؤسسات، لا تزال هذه الأخيرة تعاني من عدة مشاكل ومعوقات تعرقل تطورها ومساهمتها بشكل فعال في التنمية.

ولعل السبب الأساسي وراء ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعدم قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه، يكمن في غياب اليقظة الإستراتيجية للقطاع والتي تهدف أساسا إلى رفع تحدي استمرار تلك المؤسسات بوجودها في السوق، تطورها باستمرار لمواكبة التطورات التكنولوجية، انتشارها بشكل متوازي وعادل عبر جهات الوطن وبين مختلف القطاعات.

وبناء على ما سبق شرحه في هذه الدراسة، يمكن الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

✓ يعتبر القانون رقم **18/01** المؤرخ في **12** ديسمبر **2001** المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرجعا لكل برامج الدعم وتدابير المساعدة لصالح هذه المؤسسات، وانطلاقة حقيقية لتطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

✓ شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا خلال الفترة **2010**- السداسي الأول **2017**، حيث بلغت في نهاية السداسي الأول **2017** حوالي **1060289** مؤسسة، وهذا جراء التوسع الحاصل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للدعم المقدم من قبل السلطات العمومية لتشجيع القطاع الخاص، والمبادرات الفردية والحرة التي ساهمت في تكثيف النسيج المؤسساتي؛

✓ أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتشكل من المؤسسات الخاصة، حيث تمثل أكثر من **99**% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما مؤسسات القطاع العام تمثل أقل من **1**% من نسيج تلك المؤسسات، وهي نسبة ضئيلة ونشاطها الإقتصادي محدود يقتصر على بعض الفروع الإقتصادية؛

✓ تتركز أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفروع غير المنتجة للقيمة المضافة، والتي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وعلى كثافة عمل مرتفعة، ويعتبر فرع البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والمواصلات أهم الفروع التي تنشط فيها هذه المؤسسات، كما يلاحظ أيضا غياب شبه تام لتلك المؤسسات عن بعض الفروع كالمياه والطاقة نتيجة احتكار الدولة لهذه الفروع؛

✓ تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق الشمال بنسبة **67,32**% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعود أسباب تمركز تلك المؤسسات في المناطق الشمالية إلى توفر الهياكل القاعدية والخدمات وسهولة الحصول على المواد الأولية مقارنة مع المناطق الأخرى، وهو ما ساهم في خلق نوع من التوزيع غير العادل لخريطة وجود هذه المؤسسات على مختلف مناطق الوطن؛

✓ تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا هاما من النسيج الإقتصادي، حيث عرفت تطورا ايجابيا ترجم في الإحصائيات التي تبين مساهمة هذه المؤسسات في التنمية، وذلك في مجالات أساسية منها المساهمة في الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، ترقية الصادرات والتشغيل، لكن لا تزال بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المنشودة، خاصة وأن مساهمتها في الصادرات الجزائرية لا تكاد تذكر مقارنة بالصادرات النفطية؛

✓ توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في المتوسط **2,49** عامل خلال الفترة **2010**-**2017**، بينما توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في المتوسط **84,41** عامل خلال نفس الفترة؛

✓ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من عدة مشاكل ومعوقات تعرقل تطورها ومساهمتها بشكل فعال، منها عدم وجود التنسيق الجيد بين البنوك والبرامج الحكومية المكلفة بتقديم

المساعدات المالية من جهة، وبيروقراطية الإدارة من جهة أخرى، إضافة إلى صعوبة الحصول على التكنولوجيا والعقار الصناعي، الصعوبات الجبائية والجمركية وغيرها؛

✓ إن أساليب وآليات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال بحاجة إلى تطوير وتفعيل أكبر، وهذا التطوير ينبغي أن يعتمد على بناء واستخلاص مقومات الدعم التي أثبتت التجارب الدولية نجاحها وأهميتها، مع اختيار ما يلائم منها واقع هذه المؤسسات في الجزائر.

على ضوء النتائج السابقة، ومن أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لا بد من اتخاذ العديد من الإجراءات والعمليات من أجل تعزيز تنافسية هذه المؤسسات، والتي نذكر من بينها:

✓ العمل مع كل الجهات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبسيط كافة الإجراءات الإدارية وذلك من خلال تكييف الإدارة مع التحولات الإقتصادية الراهنة والمستقبلية، والقضاء على الظواهر السلبية التي لا تزال تنخر جسد الإدارة الجزائرية مثل الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية، لأن كل هذه الظواهر السلبية لها تأثير فعال ومباشر على تطوير هذا القطاع لبلوغ التنمية المنشودة؛

✓ ضرورة وجود وسائل إغراء وحوافز مناسبة لجذب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا على المستوى المحلي ومن أمثلة ذلك: الإعفاءات الضريبية بتخفيض الرسوم الجمركية وأسعار الفائدة على القروض وتشجيع المهاجرين على استثمار مدخراتهم في هذه المؤسسات؛

✓ تطوير وتوسيع أداء حاضنات الأعمال، مشاتل المؤسسات والمراكز التقنية الصناعية كأداة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ تشجيع الشباب خريجي الجامعات ومراكز التكوين، النساء الماكثات بالبيوت وكذا صغار المستثمرين على فكرة العمل الحر، وتملك إدارة وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ حرص الأجهزة الحكومية الداعمة على حسن توعية المستثمرين نحو المجالات الأكثر كفاءة، وخدمة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الأقاليم المختلفة والوطن ككل؛

✓ تحرير النشاط المصرفي والمالي حتى يكتسب فعالية أكبر ويساهم في تمويل الإستثمار الحقيقي؛

✓ اعتماد الشراكة مع المستثمر الأجنبي بغرض جلب الخبرة والتقنية والأموال في نفس الوقت؛

✓ الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة والرائدة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبني أفضل الوسائل والإجراءات التي أثبتت فاعليتها، وبالأخص في دول نامية ذات هيكل اقتصادي يشبه هيكل الإقتصادي الجزائري.

1. قائمة المراجع

2. - حمزة بن قرينة والطيب بالولي. (2012). ، إنشاء المنظمات الإبتكارية بين التأهيل والعوائق: دراسة ميدانية تناولت إنشاء أساتذة بجامعة ورقلة للمنظمات الإبتكارية، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية .
3. أحمد بوسهمين. (2008). استراتيجية العناقيد الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتحقيق تنميتها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة.
4. الجريدة .الرسمية. (2001). للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص: 08.
5. الجريدة الرسمية. (2001). للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص ص: 06-07.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1996). الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1996، ص: 12.
7. الجريدة الرسمية. (2017). للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، ص: 05.
8. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/fiche-technique). البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على موقع الأنترنت:.
9. خالد مدخل. (2012). ، تجربة الجزائر في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012، ص ص: 185-205.
10. زوبيدة سيار. (2014). ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة معارف، العدد 17، السنة التاسعة، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة البويرة، ديسمبر 2014، ص: 245.
11. عبد المجيد قدي وأمينة كساب. (2012). ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية بالجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 18 و19 أفريل 2012، ص ص: 13-15.
12. علي بوعمامة ونصر الدين بوعمامة. (2008). ، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 13 و14 أفريل 2008،.
13. فوزي فتات وعبد النور قمار عمراني. (2006). ، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 01، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، أفريل 2006، ص: 40. .